الزواج غير الموثق في الجزائر
- المحاذير و الحلول -

د.كريمة محروق - جامعة الإخوة منتوري قسنطينة - الجزائر

الملخص :

عقد الزواج غير الموثق في الجزائر، بات من أخطر موضوعات الأسرة والزواج على الإطلاق في أيامنا هذه وأصبح محل جدل واسع على المستوى الفقهي والقانوني والنفسي والاجتماعي.

لذلك يلزم التركيز على هذه القضايا الاجتماعية والمشكلات المرتبطة بموضوع الزواج غير الموثق والتوعية بمخاطرها على المرأة والأسرة والمجتمع بأسره.

Résumé :

Le contrat de mariage non notarié en Algérie, est devenu l'un des objets les plus graves de la famille et du mariage, aujourd'hui et il suscite un grand débat sur le plan jurisprudentiel, juridique, psychologique et social.

Pour ces raisons, il faux mettre le point sur ces thèmes sociaux et les problèmes liés au mariage non notarié et il faut renforcer la prise de conscience de ses risques pour la femme, la famille et la société entière.

مقدمة:

عقد الزواج غير الموثق في الجزائر، بات من أخطر موضوعات الأسرة والزواج على الإطلاق في أيامنا هذه وأصبح محل جدل واسع على المستوى الفقهي والقانوني والنفسي والاجتماعي.

وبات مرتبطا ببعض القضايا الاجتماعية، التي تتحول إلى مشكلات اجتماعية منشؤها محاولة البعض التحايل على أحكام الشرع أو القانون للوصول إلى تحقيق ما يعتبرونه نفعاً،

وهو في حقيقته يلحق ضرراً بالغاً بحقوق المرأة والطفل والمجتمع، والذيبكون الضحية الأولى لهذا الاستغلال السيء لأحكام الدين،ولا يحقق مقاصد الزواج من ألفة ورحمة ومودة ويكون فيه التهرب من الالتزامات والواجبات الزوجية وفيه انتشار للقطاء والآفات الاجتماعية.

لذلك يلزم التركيز على هذه القضايا الاجتماعية والمشكلات المرتبطة بموضوع الزواج والتوعية بمخاطرها على المرأة والأسرة والمجتمع بأسره.

ومن أهم صور الزواج غير الموثق والمنتشرة في المجتمع الجزائري الزواج العرفي والزواج السري والمسيار مما يطرح الاشكال التالي:

- ما هو أثر كل عقد الزواج غير الموثق على الزوجين والأبناء والمجتمع؟
- ما هو عقد الزواج غير الموثق ؟ وما هي صوره ؟
- ما هو واقع الزواج غير الموثق في الجزائر و ماهي أسبابه ؟ وما هي انعكاساته على الاسرة و المجتمع الجزائري ؟ وما هي الحلول الكفيلةللحد منه ؟

وقد قسمت هده الورقة البحثية الى:

المبحث الاول: تعريف عقد الزواج غير الموثق وحكمه

المبحث الثاني: واقع الزواج غير الموثق في الجزائر وأسبابه وانعكاساته على الاسرة الجزائرية

المبحث الثالث: الحلول الكفيلة للحد من الزواج غير الموثق.

المبحث الأول: ماهية الزواج غير الموثق

لاشك أن موضوع الزواج غير الموثق يعدّ من أخطر الموضوعات المعاصرة في باب الزواج، خاصة وأنّه قد انتشر وتفشا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا بين الفقهاء المعاصرين لاسيما في بيان حقيقته وحكمه وصوره.

وسوف نحاول بيان ماهية الزواج غير الموثق من خلال:

- المطلب الأول : تعريف الزواج غير الموثق

- المطلب الثاني : حكم الزواج غير الموثق

المطلب الأول: تعريف الزواج غير الموثق

عرفه الفقهاء بأنه زواج غير المسجل سواء على يد مأذون شرعي في محكمة الأحوال الشخصية أو في الشهر العقاري[1].أو هو « الزواج ... غير مسجل بوثيقة رسمية، كعدم تسجيله في المحكمة الشرعية »[2].أو زواج لم يسجل في المحكمة الشرعية ولم يجري على يد مأذون، ولم تصدر فيه وثيقة زواج[3].

يفهم من هذه التعاريف أن عقد الزواج غير الموثق، هو عقد يتم بين رجل وامرأة دون أن يتم توثيقه وتسجيله لدى الموظف المؤهل قانونا لذلك.

وتجدر الإشارة أن الزواج غير الموثق له تسميات متعددة فقد يكون مكتمل الأركان والشروط ويسمى بالزواج العرفي، وقد يكون بدون شهود ويسمى زواج السر وقد يقصد منه التمتع ويسمى بزواج المتعة وقد يكون القصد منه التحليل دون قصد الدوام والاستقرار فيسمى نكاح التحليل، وقد يكون الزواج غير الموثق دون صداق ويسمى نكاح الشغار.

المطلب الثاني: حكم الزواج غير الموثق

ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة ومشروعية عقد الزواج المكتمل الأركان وشروط الصحة وبطلان عقود الزواج التي تتم في سرية بدون ولي ولا شهود، إذ يكتفي فيها الطرفان بالإيجاب والقبول أو تتم بحضور الشهود دون الولي، مع التواصي بالكتمان، ووصفوا هذين النوعين من الزواج بالزّنا المقنع بل والأكثر من ذلك ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار عقد الزواج غير الموثق والمكتمل الأركان ممنوع شرعا مع صحة التعاقد، إذا لم يوثق رسميا أمام جهات رسمية وكل هذا حفظا على العرض والنسب. [4]

المبحث الثاني: واقعالزواج غير الموثق في الجزائر عوامله وانعكاساته:

إن الزواج غير الموثق قد عرف تزايد ملحوظا، في الآونة الأخيرة و أصبحت طلبات إثبات الزواج و النسب تعج بها رفوف المحاكم من شرائح مختلفة داخل المجتمع سواء كانت

طبقة مثقفه واعية أو دونها الأمر الذي جعلنا نطرح السؤال الآتي : ما هي أسباب وعوامل عدم التوثيق عقد الزواج ؟ وما هي المفاسد المترتبة عليه ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة يتطلب منها تقسيمها إلى ثلاثة مطالبنتناول في المطلب الأول صور وواقع الزواج غير الموثق في الجزائر،أسباب عدم توثيق عقد الزواج في المطلب الثاني إنعكاسات عدم توثيق الزواج على الاسرة والمجتمع الجزائري المطلب الثالث.

المطلب الأول: صور وواقع الزواج غير الموثق في الجزائر

نتناول هدا المطلب من خلال عرض الزواج العرفي الفرع الاول وزواج المسيار في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الزواج العرفي

ان أكثر الصور التي باتت منتشرة في الجزائر هي الزواج العرفي،سنتناول تعريف الزواج العرفي وحكمه في الفقرة الاولى، واقع الزواج العرفي في الجزائر الفقرة الثانية، واقع الزواج العرفي في الجزائرالفقرة الثالثة الجامعات بوابة للزواج العرفي.

الفقرة الأولى: تعريف الزواج العرفي وحكمه:

عرفها بدوي علي «هو عقد بين رجل وامرأة أبرم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتم فيه الدخول بالزوجة، إلى بيت الزوجية، ولم يسجل في سجلات الحالة المدنية خلال المهلة المحددة قانونا لذلك».[5]

من خلال التعاريف السابقة للزواج العرفي، نصل إلى أنّه زواج متوافر على جميع الأركان الشرعية من رضا الزوجين، وولي الزوجة، وشهود، والإعلان، وكل ما في الأمر أنّه لم يوثق لدى الجهات المكلّفة بتسجيله، وقد اصطلح عليه الفقهاء الزواج العرفي، لأنّه يتم وفق ما تعارف عليه النّاس مند عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كما يطلق عليه اسم الزواج المغفل لإغفاله بعدم تسجيله، ويصطلح عليه عقد زواج شرعي، لأنّه مكتمل الأركان الشرعية كما يطلق عليه اسم الزواج بالفاتحة لاقترانه بها. وتجدر الإشارة هنا، أن مصطلح الزواج العرفي، مصطلح حديث، وهو في مقابل عقد الزواج الرسمي أو الموثق.[6]

والأصل أن الزواج العرفي متى كان مستوفيا لكل شروطه الشرعية، فإنّه زواج صحيح يترتب عليه كل الآثار الشرعية للزواج سواء لزوج والزوجة وأبناء.

ولكن لأسباب سيأتي بيانها، فإنّه شبه إجماع من الفقهاء المعاصرين بأن الزواج العرفي، المستكمل لأركانه الشرعية، وغير الموثق، لدى الجهات المكلّفة بذلك يوشك أن يكون زواجا مكروها، كراهة قانونية واجتماعية ترتب الكراهة الشرعية.

الفقرة الثانية: واقع الزواج العرفي في الجزائر

عرف الزواج العرفي في الجزائرسيما السنوات الأخيرة استفحالا وانتشر بين كل الفئات وتمركز أكثر بين الرجال المتزوجين وطلبة الجامعات والأجانب ممن لا يستطيعون الباءة، في حين أن بطلاته هن من الطالبات أو المطلقات والأرامل اللواتي لا يفرق معهن العرفي من دونه طالما أنها وثيقة أمام الله.

والجديد في الأمر اليوم أن أكثر المتورّطين في هذه القضايا هم الأجانب المسلمين وغير المسلمين الذين يدخلون الجزائر بغرض العمل أو الاستقرار، إلى جانب الجزائريين ميسوري الحال الراغبين في الزواج للمرة الثانية بعيدا عن أعين الزوجة الأولى. وعن مشاكل الإشهار التي تجر وراءها هموم كبيرة هم في غنى عنها، خاصة وأن المجتمع الجزائري لا يستسيغ الزواج الثاني ولا يعترف به.

وقد سجلت مصادر قضائية أكثر من 4500 قضية لهذا النوع من الزيجات غير الموثقة،وما خفي كان أعظم لأن السواد الأعظم من هذه الزيجات ينتهي دون مشاكل بعد انقضاء المصلحة المشتركة والزيجات المعلن عنها هي فقط تلك التي طرقت أبواب المحاكم في قضايا إثبات النسب وغيرها.

الفقرة الثالثة: الجامعات بوابة للزواج العرفي

يلجأ الكثير من شباب الجامعات اليوم إلى الإيقاع بالفرائس السهلة في شباك الزواج العرفي ، خاصة منهن البعيدات عن أهاليهن ، فتبدأ الرحلة بادعاء الحب والغرام والهيام وتنتهي بإبرام عقد دون ولي ولا إعلان شرعي وإنّما زواج سري محرم في ظل غياب الضمير

الإنساني وتغلب الشهوة وعدم وجود الوازع الديني الذي يحرك العواطف البشرية ويهذبها ليرتقي بها إلى أعلى درجات ممكنة من السمو، فالشرع لا يحارب العواطف ولا الشهوات، ولكنّه يروضها ويهذبها لتكون في خدمةالإنسانية جمعاء لتكوين البيت المسلم وتوفير السكينة والطمأنينة ،لكن ما يحدث في جامعاتنا اليوم لا يعدو كونه عبثا، لكن من تقعن في شراكه لا تدركن ذلك إلا بعد أن تقع الفأس في الرأس.[7]

الفرع الثاني: زواج المسيار والمتعة في الجزائر

اصبحت الجزائر محطة لزواج المسيار، الدي وجد مناخ مناسب حتى ينتشر كلهيب بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسوف نتناول تعريف زواج المسيار في الفقرة الاولى، الفقرة الثانية الرؤية النفسية والاجتماعية لزواج المسيار الفقرة الثالثة، زواج المسيار من الناحية القانونية الفقرة الرابعة زواج المسيار ومواقع الأنترنت.

الفقرة الأولى: التعريف بزواج المسيار

سمي هذا النوع من الزواج مسيارا تميزا لما تعارف عليه الناس في الزواج العادي،لان الرجل في هذا الزواج يسير إلى الزوجة في أوقات متفرقة ولا يستقر عندها، وهو مستوفي الشروط والأركان ما عدا أن الزوجة تتنازل عن بعض حقوقها الشرعية برضاها مثل النفقة وعدم إلزام الزوج بواجباته نحوها كما انه قد يكون في السر. عرف زواج المسيار منذ عدة سنوات، والفقهاء في خلاف وجدل حول مشروعيته بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدين يرونه مستكملا لشروط الزواج الشرعي، وحل لمشكلات اجتماعية خطيرة، أبرزها مشكلة العنوسة، أما المعارضين فيرونه ناقصا من الناحية الشرعية ومدعاة لتفجّر مشكلات أخلاقية واجتماعية في المجتمعات المسلمة، وبعد الجدل في العالم العربي حول جواز" زواج المسيار" تم مؤخرا إجازته من طرف مجمع الفقه الإسلامي في دورته 18 المنعقدة بمكة ودار الإفتاء المصرية والعديد من العلماء. وزارة الشؤون الدينية صنفته في خانة العلاقات الجنسية الممنوعة[8].

واقع زواج المسيار في الجزائر

عرف هذا النوع من الزواج انتشارا كبيرا بين أوساط الشباب لتبرير العلاقات المشبوهة،وتكشف أرقام غير رسمية أن نحو 30 بالمائة من الجزائريين يعيشون في ظروف زواج المسيار، ويختارونه طريقة للعيش مع امرأة لسبب أو آخر ويأتي على رأس هؤلاء شخصيات سياسية وثقافية، فنية ورجال أعمال، يأتي هذا في الوقت الذي حرمت فيه وزارة الشؤون الدينية هذا النوع من الزواج.

زواج المسيار موجود في المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين والجديد فيه هو التسمية فقط، بحيث تلجا إليه العديد من النساء ميسورات الحال للفوز بزوج والخروج من دوامة العنوسة التي تطارد 11 مليون بنت في الجزائر[9].

الفقرة الثانية: الرؤية النفسية والاجتماعية لزواج المسيار

أكدت الأخصائية النفسانية "سهام طالحي" أن الآثار النفسية لمثل هذا الزواج ابعد بكثير مما يعتقدونه المقبلون عليه وأن أكثر من يدفع الثمن هي الزوجة والأطفال بالدرجة الأولى، ان الترابط العضوي للأسرة أمر أساسي في عملية التشبع العاطفي بين الزوجين وإلا فان القضية ستصبح محطة عابرة أو متكررة يميزها اللقاء الجنسي فقط بما أن الحقوق الأخرى يسقطها الزواج عن المرأة كحق النفقة والسكن والمبيت وبذلك يضيع معنى المودة والتراحم كما يضيع مفهوم العدل بين الزوجات والذي جعله الإسلام شرطا أساسيا لتعددالزوجات. لكن تضيف "سهام طالحي" قبول المرأة لهذا النوع من الذل تبريره العنوسة والترمل والطلاق والظروف الاجتماعية الصعبة.

رغم إباحة هذا الزواج من طرف العديد من العلماء والمجامع الفقهية العربية، إلا أنه محل جدل ورفض وسط غالبية الجزائريين الذين يعتبرونه زواجا شاذا وإهانة للمرأة وعائلتها على حد سواء.

وقد أكد الدكتور يوسف حنطابلي، مختص في علم الاجتماع وأستاذ بجامعة البليدة، أن الزواج من المنظور السوسيولوجي هو عقد اجتماعي مرتبط بالقيم العائلية التي تعطي له

الشرعية حسب تقاليد كل منطقة بما يتوافق مع الدين، فكل علاقة بين رجل وامرأة خارج نطاق العائلة تعتبر علاقة غير شرعية، لأن العادات والتقاليد التي تتحكم في العائلة هي التي تعطي قيمة وشرعية للزواج، ومع تراجع تأثير ودور العائلة التقليدية في المجتمع الجزائري الحديث، يضيف المتحدث، ومع تغير النمط العمراني واستقلالية المرأة اقتصاديا وتأخر سن الزواج وتزايد معدلات العنوسة والطلاق، تدخلت في المجتمع قيم جديدة سمحت بظهور

أنماط جديدة من الزواج التي باتت تتحكم فيه أكثر الظروف الاجتماعية للرجل والمرأة بعيدا عن الشرعية العائلية التي فقدت قيمتها.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور خنطابلي إن زواج المسيار في الجزائر بات أمرا مفروضا على المرأة التي باتت تضغط على رجل الدين والعائلة للتوافق مع متطلباتها في تأسيس علاقة زوجية كانت مرفوضة في السابق، خاصة في ظل خروج المرأة للعمل واستقلاليتها الاقتصادية عن العائلة، حيث تحولت الى منفقة ماليا، بمقدورها أن تؤثر في العائلة بدل أن تتأثر بها.

ومن المنظور الاجتماعي الحديث، فإن زواج المسيار بات ظاهرة فرضت نفسها اجتماعيا للتخفيف من الضغط الذي تعانيه الكثير من النساء اللواتي يفضلن هذا النوع من الزواج بدل الانضمام الى طابور العنوسة في مجتمع تتحكم فيه الألقاب الاجتماعية.

الفقرة الثالثة: زواج المسيار من الناحية القانونية

أما من الناحية القانونية فان مثل هذه العلاقات لا يحميها القانون لأنها غير شرعية في نظره، لان هذا الأخير يبني بنوده من الشريعة الإسلامية، فالزواج القانوني واضح ومثل هذه الزيجات تكون في السر ومشجعيها يحاولون تحليل الحرام لكن تنتشر بكثرة في أوساط الجامعات ويتخذونها كمبرر لعلاقاتهم الغير شرعية، فقانون الأسرة جاء واضحا لبنائها لكن هذا النوع من الزواج يخل بهذا النظام وان هذا الزواج ليس باطلا بل هو ليس بزواج لا في القانون الوضعي ولا في الشريعة الإسلامية.

الفقرة الرابعة: زواج المسيار ومواقع الأنترنت

يعرف أكبر موقع عربي إلكتروني لزواج المسيار تواجد عدد معتبر من الجزائريين الباحثين عن زوجات دون توفير النفقة والمسكن، معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و45 سنة، والذين ينحدرون من ولايات مختلفة أهمها الجزائر العاصمة، ميلة، سيدي بلعباس، واد سوف...

وفي التدقيق في معلومات المهتمين الجزائريين بهذا الزواج عبر الانترنت، فإن معظمهم من التجار ورجال الأعمال الذين يكثرون من السفر للبلدان العربية أهمها لبنان وتونس والإمارات العربية ومصر، حيث يفضلون إقامة علاقات شرعية مع فتيات دون توفير السكن حيث يجتمعون بهن في الفنادق، ومع تزايد معدلات العنوسة وأزمة السكن في الوطن العربي، فإن الموقع الإلكتروني لزواج المسيار يحتوي على أزيد من 10 آلاف امرأة تطلب هذا النوع من الزواج من بلدان عربية متنوعة، في حين فاق عدد الرجال 50 ألف رجل من بينهم جزائريون، وهذا ما يدل على انتشار.

الفرع الثالث: إحصائيات الزواج غير الموثق في الجزائر

كشف إحصاءات تقديرية من مصادر في سلك العدالة، أن مجموع قضايا الزواج العرفي والزواج المزيف المطروحة على المحاكم الجزائرية يتراوح بين 4000 و5600 نزاع قضائي في الأحوال الشخصية كلها تتعلق بقضايا إثبات عقد الزواج أو إثبات وقوع الفاتحة وإثبات النسب ومطالبة الاعتراف بالأبناء بسبب عدم التزام الأئمة بتطبيق تعليمة وزارة الشؤون الدينية القاضية بعدم إبرام الزواج الشرعي إلا بعد تسجيل الزواج في سجل الحالة المدنية[10].

كما كشفت أرقام رسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف أن المساجد الجزائرية تبرم مليونين و300 ألف«زواج فاتحة» سنويا، شرط أن يتم توثيقها في سجل الحالة المدنية بالبلدية المعنية[11].

ورافق تنامي الظاهرة بروز حوالي 4 آلاف قضية "زواج مزيف" على مستوى المحاكم، يتعلق معظمها بشكاوى رفعتها نساء تضررن من حالات حمل غير معترف بها، نتجت من علاقات زوجية "عرفية".

وتشير الإحصائيات المقدمة من المحاكم المحلية، إلى أنّ عدد القضايا المتعلقة بإثبات الزيجات العرفية التي تم الفصل فيها خلال السداسي الأول من السنة الجارية بلغت 451 قضية من ضمن 2339 قضية كاملة، وعادة ما يفصل القاضي في "الزيجات العرفية" بتثبيت العلاقة بوساطة وثيقة يتم استخراجها من سجل الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيل هذا الزواج يثبت بحكم قضائي ويتم تثبيت الزواج في سجلات الحالة المدنية بأمر من الإدعاء العام طبقا للمادة 22 من قانون الأسرة للحد من تصرفات غير لائقة وحماية المجتمع من المحتالين.

كما أفادت مصادر قضائية تسجيل أكثر من 4500 قضية لزواج المسيار وزواج المتعة منذ سنة 2006، كشفت إحصاءات تقديرية من مصادر في سلك العدالة الجزائرية[12].

المطلب الثاني:عوامل التهرب من توثيق عقد الزواج

تتنوع أسباب عدم توثيق عقد الزواج إذ منها القانونية والاجتماعية والنفسية وكذا الأسرية والإعلامية والأخلاقية وأخرى دينية وبيئية وستناولها بالتفصيل على النحو الآتي:

الفرع الأول: التهرب من القيود القانونية

تعد القيود القانونية أحد أهم العوامل التي تدفع الأفراد نحو التهرب من توثيق عقود زواجهم.

ويقصد بها، القيود القانونية والأحكام التي يفرض القانون على الأفراد احترامها والتزامها عند إجراء عقود زواجهم وقد برزت بعد تعديل قانون الأسرة الجديد، حيث استحدث المشرّع الجزائري مواد جديدة وتعديلا لمواد قديمة، تضم قيود يتعذر على بعض الأفراد الالتزام بها لعدم توافرهم على الشروط اللازمة الأمر الذي أدى إلى تزايد ملحوظ لظاهرة

الزواج غير الموثق وتتمثل هذه القيودفي رخصة تعدد الزوجات، فالمشرع الجزائري بعد أن أباح تعدد الزوجات أوردّ قيودا على ذلك اعتبرها بعض الأفراد ثقيلة بالنسبة لهم، ولم يجدوا طريقا سهلا سوى اللجوء إلى الزواج غير الموثق إذ يجب على الراغب في التعدد أن يلتزم بالقيود المحددة في المادة 08 ق.أ.ج السابق ذكرها .

وأمام هذه القيود فيما يخص التعدد فإن الكثير من الأزواج يلجأ إلى الاحتيال على القانون عن طريق الزواج غير الموثق والذي يصبح فيه القاضي مجبرا على تثبيت الزواج خاصة في حالة إنجاب الأطفال[13].

كما يجد الرجل نفسه مدفوعا للزواج بأخرى زواجا غير موثق خشية أن يصل إلى علم زوجته الأولى خبر زواجه بثانية فتطالبه بالطلاق، وهو ما يهدد كيان أسرته بالانهيار.

كما يفرض القانون على كل مقبل على الزواج إحضار الوثائق الإدارية من أجل توثيق عقد زواجه فإذا تخلفت وثيقة واحدة امتنع ضابط الحالة المدنية أو الموثق من توثيق عقد الزواج.

هذه الشروط والوثائق تعد قيود يصعب على بعض الأفراد تحصيلها خاصة أن منهم من لم يقيدوا في الحالة المدنية وبتالي لا يملكوا أي وثيقة تثبت هويتهم الأمر الذي يدفعهم للزواج دون توثيق.

كما يلزم القانون كل مطلق أو مطلقة إحضار إلى جانب الوثائق السابق ذكرها شهادة الطلاق بالنسبة للرجل وشهادة تثبت أن الطلاق تم منذ أكثر من ثلاثة أشهر بالنسبة للمرأة.

ويحدث أن يمتنع ضابط الحالة المدنية تسليم شهادة تثبت وقوع الطلاق، وذلك لعدم تبليغه بحكم الطلاق من طرف رئيس كتابة الضبط الجهة القضائية التي أصدرت حكم الطلاق زدّ على ذلك أن رئيس كتابة الضبط في أغلب المحاكم والمجالس القضائية لا يقوم بهذا الإجراء من تلقاء نفسه، بل بناء على طلب ممن يرغب من أحد الزوجين في الإسراع بتسجيل الطلاق على هامش سجلات الحالة المدنية.

كما أن الشهادة التي تثبت الطلاق غالبا لا تسلم إلا بإحضار –نسخة من حكم الطلاق– نسخة من محضر تبليغ الحكموأمام صعوبة استخراج مثل هذه الشهادة يضطر الأفراد ...، للزواج دون توثيق[14].

كما يشترط القانون لزواج موظفي الأمن والمنتمين إلى الجيش الشعبي الوطني وأفراد الدرك الوطني زيادة على الشروط الواجب توافرها لتوثيق عقود زواجهم أمام المصالح الرسمية أن يقدموا رخصة تسلم لهم من الإدارة المستخدمة بعد إجراء بحث اجتماعي حول العائلة المراد مصاهرتها.

ومعلوم أن تسليم الرخصة من قبل الإدارة في أكثر الأحيان يأخذ وقتا طويلا ينجم عنه رفض منح الرخصة لأسباب موضوعية قد تتعلق بسلوك الزوجة أو السيرة السيئة للأسرة الأمر الذي ويدفع الأفراد للزواج دون توثيق أمام الجهات المكلّفة رسميا بذلك.

كدلك يحدث أن ترغب امرأة جزائرية مسلمة في الزواج بأجنبي غير مسلم، والأجنبي في مفهوم القانون هو كل شخص لا يحمل الجنسية الجزائرية، ولكون زواج المسلمة بغير المسلم محضور شرعا وقانونا.

فإنّه يتعين على الأجنبي غير المسلم أن يدين بالإسلام وأن يحضر شهادة من نظارة الشؤون الدينية تثبت تدينه بالدين الإسلامي، كما يتعين عليه وعلى المرغوب الزواج بها إحضار ترخيص بالزواج من الأجنبي يستخرج من مديرية التنظيم بالولاية.

كما يحدث أن ترغب المرأة الجزائرية المقيمة في الخارج التزوّج بجزائري، غير أن زواجها هذا قد يحرمها من الامتيازات التي تمنحها لها الدول الأجنبية، كمعاش زوجها المتوفى، أو تعويضات تقدم لها لأسباب ما، فإنّها لا تجدّ أمامها سوى الزواج دون توثيق.

كما وضع المشرّع الجزائري قيدا على سن الزواج حيث حدده بـ 19 سنة كاملة بالنسبة للزوجين وهذا يتضح من نص المادة 07 ق.أ.

وعليه فإن تحديد سن الزواج والإجراءات المتبعة للحصول على رخصة تسمح بالزواج دون السن القانوني له تعتبر قيودا في نظر المواطن الذي تعوزه الضرورة والحاجة

لأنّ يزوج ابنه أو ابنته دون سن الزواج ولا يجد الأولياء من مخرج إلا الزواج غير الموثق[15].

كما يحدث أن تلجأ الزوجة إلى الزواج دون توثيقه أمام الموظف المؤهل لذلك رسميا رغبة منها في الاحتفاظ بمعاش زوجها المتوفى[16].

الأصل أن الحضانة حق للأم وقد ترغب الحاضنة في الزواج وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بمسكن الحضانة المقرر لها قانون بمناسبة ممارسة الحضانة هذا مانصت عليها لمادة 72 ق.أ.ج ومعلوم أنه بمجرد زواج الحاضنة رسميا تفقد مسكن الحضانة والمحضون معا، وتسقط هذه الحقوق ولا تجد منفذا سوى اللجوء للزواج غير الموثق.

الفرع الثاني: العوامل الأسرية التربوية والاجتماعية

ان فقدان التكامل والتكافل الاجتماعي داخل الأسرة أدى إلى انحراف سلوك الأبناء حيث يجدون أنفسهم في حرية مطلقة دون رقيب ولا حسيب على تصرفاتهم، الأمر الذي يجعلهم ضحايا رفاق السوء ووسائل الإعلام التي يتعلمون منها ما يضرهم، ويكونون ثقافتهم الجنسية والزوجية.

كذلك كثرة عدد الأبناء داخل الأسرة الواحدة،وكثرة الخلافات الزوجية والأسرية التي يؤثر على سلوك الأبناء خاصة في المراحل العمرية مثل المراهقة، التي تعد أصعب المراحل السنية التي لا يستطيع الأبناء اجتيازها بمفردهم دون توعية ورعاية من والديهم.

كبت الحريات داخل الأسرة، إذ من الأسر من يقيد أبناءه بلجام من حديد مما يدعوهم للتمرد على سلطة الأهل محاولين إثبات ذاتهم وشخصيتهم ولو كان ذلك من خلال زواج غير موثق.

فهذه المتناقضات داخل الأسرة تكون سببا رئيسا في لجوء الأفراد للزواج غير الموثق بمختلف صوره لاسيما الزواج السرّي.

وعن مسؤولية الأسرة في انتشار الزواج الموثق يقول الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب السابق «أن مشكلة الزواج العرفي ..... ترجع أساسا للتنشئة داخل الأسرة ولا أعتقد أن هناك أسرة سوية يلجأ أبناؤها لمثل هذا النوع من الزواج»[17].

كما مهدت المؤسسات التربوية سواء المدرسة أو الإعدادية أو الثانوية أو الجامعة في نشر الزواج غير الموثق، ويتضح ذلك من خلال البرنامج المعتمد حيث تمّ تهميش مادّة الدين واعتبارها من نوافل المناهج الأمر الذي أدى إلى انتشار الأميّة الدينية وتدني الثقافة الإسلامية، لدى الطلبة والطالبات وبتالي جهلهم بأحكام الدين وبحكم الزواج غير الموثق بصوره المختلفة ويصدقون ما يقال هنا وهناك وما يذاع في وسائل الإعلام المختلفة من صحة هذه الأنواع.

وعليه فابتعاد الأسرة والمدرسة عن الدور المنوط بها في توجيه النشء وتربيته من بين أسباب انتشار الزواج غير الموثق. يقول أيمن حمودة في كتابه الزواج العرفي بين الطلبة: «إن رجال الفكر وعلماء الشرع وأساتذة الاجتماع يتفقون على أن أسباب هذه الظاهرة هي أسباب تربوية في المقام الأوّل... أهمها «تهميش مادة الدين... أدى إلى عدم اهتمام الطلاب بها... أكبر الأثر في انتشار هذه الظاهرة بين الطلاب»[18]

كما تعد الفوارق الاجتماعية أحد العوامل التي تساهم في انتشار الزواج غير الموثق،إذ يحدث أن يرغب الرجل أو المرأة في الزواج بمن دونه مستوى ونتيجة لرفض المجتمع لمثل هذا الزواج غير المتكافئ وعدم تقبله له وأمام رغبة الزوج أو الزوجة في المحافظة على سمعتها ومكناتها الاجتماعية يلجأ إلى الزواج غير الموثق. تأخر سن الزواجأكدت العديد من الدراسات والإحصائيات في الكثير من الدول ارتفاع نسبة النساء على عدد الرجال في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة العنوسة، بالإضافة إلى تداخل عوامل اقتصادية ونفسية، كرغبة بعض النساء في إتمام الدراسة ورفض الزواج قبل ذلك.

وعليه بات تأخر سن الزواج مشكلة طفحت على السطح وهي السبب وراء انتشار الزواج غير الموثق وانتشار الانحرافات الجنسية[19].

وتعتبر الصعوبات الماديّة التي تحيط بكثير من الشباب في الآونة الأخيرة، من أكبر معوقات الزواج الأمر الذي يدفعهم للزواج غير الموثق.

الفرع الثاني: العوامل الدينية والاعلامية

تعد من أسباب ظهور الزواج غير الموثق الأسباب الدينية،وينظر إليها من وجهين، من جهة تأثر الأفراد بأحكام الشريعة الإسلامية ومن جهة الجهل بأحكام الدين وضعف الوازع الديني والاضطراب في الفتوى.

إن المواطنين بقوا متشبثين بما ألفوا عليه آباءهم من عقد زواج شرعي على يد الإمام، رغم ما يترتب عليه من أثار سلبية تظهر عند النزاع أمام القضاء سواء حول حقيقة وجود هذا العقد أو صحته أو إثبات نسب الأطفال الناجمين عنه، والتي يطول الفصل فيها.

وكانت بذلك أحكام الشريعة الإسلامية وما تعارف عليه الناس تأثير كبير في لجوء الأفراد للزواج دون توثيق.[20]

إذ بسبب ضعف الوازع الدين أصبحنا نسمع عن حالات النكران والجحود للعلاقة الزوجية من جهة الزوج خاصة، إذ من السهل عليه أن يوقع بالمرأة فريسة له بعدما يقنعها بالزواج به دون توثيق على أن يوثقا زواجهما لاحقا، بعد تسوية وضعيته المادية أو الزوجية إذا كان متزوجا بأخرى.

وسرعان ما يتخلى عنها وينكر علاقته بها، ويتركها تتجرع الآلام حيث تتهم في عرضها وشرفها هي وعائلتها،وما كان لمن تشبع بالقيم والدين أن يفعل مثل هذا.

هذا وإن من الأسباب القويّة وراء الإقدام على الزواج غير الموثق، جهل الكثيرين بالحكم الشرعي الصحيح لصور الزواج غير الموثق لاسيما زواج المتعة والزواج السري حيث عمت الأمية الدينية وحل الفراغ الديني في نفوس الكثيرين.

كما يعد اضطراب الفتوى وتضاربها بين العلماء واختلافهم بشأن الحكم الشرعي للزواج غير الموثق سبب آخر من أسباب انتشاره فلقد قال الدكتور عبد المحسن أستاذ الطب

النفسي بجامعة القاهرة: «إن إنشاق رجال الدين وعلماء الإسلام حول أحكام الحل والحرمة في الزواج العرفي، يزيد من تعقيد الأمور، ويزيد من هذه العلاقة المشبوهة...»[21]

كما لعبت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها دورا مهما وخطيرا في انتشار الزواج غير الموثق وذلك خلال ما يتم إذاعته ونشره سواء في الإعلام المقروء أو المسموع أو المرئي.

المطلب الثاني: إنعكاسات الزواج غير الموثق

إن عقد الزواج غير الموثق يترتب عليه مفاسد تمس الطفل الفرع الاول والمرأة الفرع الثاني والمجتمع الفرع الثالث والقضاء الفرع الرابع.

الفرع الأول: ضياع حق الطفل في النسب

من أخبث المفاسد التي يخلفها الزواج غير الموثق، ضياع الأنساب، ذلك أن الزوج بعد أن يقنع المرأة بالزواج به دون توثيق، يتركها خاصة إذا اكتشف حملها، تهربا من المسؤولية وهنا تجد الزوجة نفسها أمام العدالة ساعية لإثبات زواجها، وإثبات نسب الولد لأبيه وفي المقابل تجد دعوى نفي النسب مرفوعة من الزوج، وقد ينتهي الأمر برفض إلحاق نسب الابن لأبيه، فيهدر حق هذا الطفل في النسب.

وتضيع حقوقه الشرعية والقانونية حيث لا يسجل في سجلات الحالة المدنية، ولا يمكنه الالتحاق بالمدرسة، ولا السفر، كما لا يكون لديه بطاقة تثبت هويته، ولا يمكنه الالتحاق بالوظائف الحكومية، وبالتالي يفقد هويته، ومكانه داخل المجتمع، وعليه إذا ما أراد الحصول على حقوقه كابن شرعي لابد أن يقدم ما يثبت ذلك وهو ليس بالأمر السهل، مما ينعكس سلبا على نفسيته[22]. من جهة أخرى، أن انتشار الزواج العرفي تسبب في العديد من المشاكل الإدارية، والتي غالبا ما تنعكس سلبا على الأبناء لدى التحاقهم بالحياة العملية واستخراج وثائقهم الرسمية، وهو ما -حسبه-فوت عليهم الكثير من الفرص. قد عرفت قضايا إثبات النسب انتشارا واسعا في المحاكم المختصة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية.

وحسب التقديرات الرسمية التي ذكرها المركز والتي تشير إلى 5 آلاف مولود خارج إطار الزواج القانوني على مستوى التراب الوطني، فإن هذا العدد كبير مقارنة بمعدلات الإنجاب والزيادة الطبيعية للنمو الديموغرافي في الجزائر. وترى نتائج الدراسة أن هذه الشريحة من الأطفال تولد غالبا من أمهات بائعات هوى أو متزوجات سرا أو الزواج العرفي أو كما يطلق عليه الزواج بالفاتحة دون الدفتر العائلي الذي يحمي حقوق الأم والطفل.

الفرع الثاني: ضياع حقوق المرأة الشرعية والقانونية والاجتماعية

من الناحية النفسية فإن المتزوجة زواجا غير الموثق تشعر أنها أقل شئنا وقيمة من المرأة المتزوجة بوثيقة رسمية فهي تحس بالمهانة وعدم قوامه الرجل عليها وتكون دائما صاغرة أما زوجها، ملّحة في طلب توثيق زواجها، ويستغل الزوج ذلك لابتزازها، كما أنّها تشعر بالتهميش خاصة إذا كانت هي الزوجة الثانية، إذ كثيرا ما يرفض الزوج الإنجاب منها خشية علم زوجته الأولى فيضيع حقها في الأمومة، وهو ما ينعكس سلبا على نفسيتها، ومما يزيد في اضطرابها نظرة المجتمع إليها بازدراء واحتقار، كل هذا يؤثر سلبا على نفسية المرأة الأمر الذي قد يؤدي بها إلى سلوك سلوكيات سيئة، تضر بنفسها وبالمجتمع وأهمها عدم إحكام تربية الأولاد في حالة الإنجاب ، وتنشئتهم تنشئة سويّة متكاملة مما يؤثر سلبا على تكوين شخصيتهم.

أما من ناحية حقوق المرأة الشرعية والقانونية فهو يعرضها للإنكار من طرف الزوج، فكم هي الحالات التي يتنصل فيها الزوج من المسؤولية وينكر صلته بالمرأة ونسب الأبناء، فتجد نفسها وحيدة في مجابهة المجتمع.

بإضافة إلى صعوبة إثبات زواجها أمام القضاء، كذلك من شأن الزواج غير الموثق أن يعرض حقوقها لضياع سواء كانت حقوقا معنويّة أو مالية، فحق النفقة مثلا تستحقها الزوجة من يوم الدخول بها، فإن امتنع الزوج عن الإنفاق عليها، وتقدمت الزوجة للعدالة مطالبة بحقها بالنفقة فلا بدّ عليها أن تقدّم وثيقة زواج رسمية وإلا رفضت دعواها لانعدام الصفة، التي هي من النظام العام، إذ عليها أن تقدّم إلى العدالة ما يثبت صفتها في الدعوى كالزوجة وهذا ما نصت عليه المادة 495 ق.إ.م.[23]

وقد جاء في قرار المحكمة العليا 1978/02/07 أنّه «طالما لم تثبت الزوجة علاقة الزوجية فإنّها تبقى بدون صفة ومطالبتها بحقوقها المالية تكون غير مؤسسة إذ طالبت بإثبات علاقة الزوجيّة والنفقة وفشلت في إثبات عقد زواجها»[24]

كذلك فإن الإدارات العموميّة المخوّلة لها أداء المنح والتّعويضات العائلية تستوجب عقد الزواج لمنح الزوجة حقها، وفي حالة عدم تقديم الزوجة لعقد الزواج، أو عدم إمكان إثباته، فإنّها لا تستطيع الحصول على هذه الحقوق والأمر ذاته بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي وشركات التأمين وتعويضات ضحايا الإرهاب، وغيرها من الحقوق[25]. كذلك عدم حيّازة الزوجة لوثيقة الزواج يجعلها غير قادرة على متابعة زوجها جزائيا، كما لو ترك الزوج مقرّ الزوجية مدّة شهرين م 330 ق.ع.كذلك لو كانت المرأة حامل لا يمكنها متابعة زوجها بجريمة إهمال زوجة حامل م 330 ق.ع.[26]

كذلك لو كان الزوج على علاقة غير شرعية بامرأة أخرى لا يمكنها متابعة زوجها بجريمة الزّنا م 339.[27] إن أيّة متابعة قضائية يستوجب أن يرفق إلى جانب الشكوى نسخة من عقد الزواج تثبت صفتها كالزوجة، وإلا رفضت دعواها.

وإن الزواج غير موثق لاسيما إذا لم يكن فيه إعلان وإشهار له يترتب عنه قلق وإزعاج وإشاعات، وسوء الظن حول العلاقة المشبوهة بين الطرفين، لا يعلم الناس أنهما متزوجان، فالرجل يدخل على المرأة والناس يجهلون حقيقة علاقتهما، فيكونان عرضة للقذف والرمي بالزّنا[28].

ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: [دع ما يريبك إلى مالا يريبك][29]. وعنه -عليه الصلاة والسلام- قال: [فمن اتقى الشبهات فقد إستبرأ لدينه وعرضه][30]

فعدم توثيق عقد الزواج يفتح منافذ الظّن السيئ والخوض في الأعراض والتقول على الناس ورميهم بالزّنا، وهذا الأمر يعصف بكيان المجتمع، ويعرض سلامته ووحدته وأمنه للخطر[31].

يقول الدكتور القيسي: « من أثاره السيئة احتمال الظّن السيئ في من يتزوج هذا

الزواج لأن من السنة إشهار الزواج وإعلامه »[32].

وبفعل ظروف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ادت الى بروز ظاهرة الأمهات العازبات والأطفال المهملين وأطفال بدون هوية. وأن فئة الأمهات العازبات من الصعب تقديرها كما أو إحصائها بطريقة دقيقة، بسبب المناخ الاجتماعي السائد وطبيعة المجتمع الجزائري، الذي يفرض على هذه الفئة من النساء التستر وعدم البوح بوضعهن.

الفرع الثالث: انعكاساته على المجتمع

قد ينجّم عن الزواج غير الموثق، والذي يفتقر إلى الإعلان، ويتسّم بالسرية شيوع الفاحشة وذيوعها داخل المجتمع، حيث أنّه كلما أحس وشعر الزوجان بالحاجة إلى الإشباع الغريزي ذهبوا إلى شقق مفروشة، أو سكنات خاصة، أو إلى فنادق، الأمر الذي يدفع بالغير إلى سلوك ذات المسلك، وهو ما يؤدّي إلى إشاعة الفاحشة داخل المجتمع.

كذلك فإن الشاب عندما يرى أن هذا النوع من الزواج، يتيح له الإرواء الغريزي للشهوة بسهولة ويسر، ودون أن يتحمل أعباء الزواج المالية منها والمعنوية، فإنّه سيحجم عن التفكير في توثيق زواجه تهربا من تكاليفه المرهقة، وهنا تشيع الفاحشة وتذيع كما يؤدي إلى طهور الزّنا المقنع تحت مسمى الزواج غير الموثق.

وهو ما يؤدي بما لا يدّع مجالا للشك إلى كثرة الأطفال الغير شرعيين في المجتمع وبالتالي إلى انهيار المجتمع.

الفرع الرابع: انعكاساته على القضاء

عرف القضاء تزايد في عدد القضايا التي تتضمن تثبيت عقود زواجهم والذي بات يشكل عبء على كاهلها، زيادة على قضايا الأحوال الشخصية، المتعلقة بالنفقة والميراث والطلاق وآثاره.

والأدهى من ذلك ظهور التحايل من طرف الأشخاص لتثبيت عقود زواجهم، دون وجه حق، حيث يعمد الأفراد إلى إحضار شهود زور لتثبيت عقود زواجهم، ولا يسع

للمحكمة في هذه الحالة إلاّ الحكم بتثبيت عقود زواجهم، ومنحهم مراكز قانونية وترتيب حقوق دون استحقاق.

وإن الإشكال الذي يثيره الزواج غير الموثق هو تكييف الجرائم خاصة التي تكون فيها صفة الجاني والمجني عليه محل اعتبار، كما هو الحال في جريمة ضرب وقتل الأصول أو الفروع.

إذ يتغيّر الوصف الجزائي، وتصبح هذه الصفة، ظرفا مشددا في العقوبة، لكن عدم توثيق عقد الزواج وبالتالي عدم وجود صفة الابن أو الأب أو أي أحد من الأقارب يحول دون التكيف الصحيح للجريمة وبالتالي يؤثر على درجة العقوبة.

المراجع والهوامش:

[1]: فارس محمد عمران، **الزواج العرفي وصور أخرى للزواج غير الرسمي**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2001، ص 17.

2: حسام الدين بن موسى عفانة، **الزواج العرفي وما يترتب عنه**، 10/07 /2004موقع Islam online. Net

3: عمر سليمان الأشقر، **أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنّة**، دار النفائس، بيروت، (دت)، ط2، ص 175.

4: ختام محمد، **الزواج العرفي بدعة شبابية**، 2006/5/20 موقع - www. Annabaa. Org

5: بدوي علي، **عقود الزواج العرفية بين قصور أحكام القانون ومتطلبات المجتمع**، المجلة القضائية، قسم الوثائق، المحكمة العليا، (دم)، ع 02، 2004، ص 157

[6]: في القانون المدني، يطلق الفقهاء كلمة العرفي، في مقابل لكلمة الرسمي، لاسيما في مجال الإثبات، فيقولون نحرر عرفي، وهو الذي يقوم بتقريره الأفراد فيما بينهم، ويجب أن يكون موقعا من الأطراف، حتى يحتج بهم مستقبلا، ومحرر رسمي يقوم بتقريره، موظف عام، مختص وفقا للأوضاع معينة مقررة لذلك.

7:**الزواج العرفي في المجتمع الجزائري**https://sites.google.com/site/socioalger/-SOCIOALGER-Sites-Google-

8: عرفان بن سليم العشا حسونة، **نكاح المسيار وأحكام الأنكحة المحرمة**،المكتبة العصرية، صيدا بيروت،2005، (دط)، ص 03.

[9]: **الزواج العرفي في المجتمع الجزائري**https://sites.google.com/site/socioalger/-SOCIOALGER-Sites-Google-

[10]: **الزواج العرفي في المجتمع الجزائري**https://sites.google.com/site/socioalger/-SOCIOALGER-Sites-Google-

[11]: **الزواج العرفي في المجتمع الجزائري**https://sites.google.com/site/socioalger/-SOCIOALGER-Sites-Google-

[12]: **الزواج العرفي في المجتمع الجزائري**https://sites.google.com/site/socioalger/-SOCIOALGER-Sites-Google-

13: منير إدعيس، **منتدى في الجزائر لمناقشة قانون الأسرة الجديد** 2007/03/21 ww.amangordan.org. mebek -

14: بدوي علي، مرجع سابق، ص 161.

15: بدوي علي، مرجع سابق، ص 163.

16: وقد ذهب الفقهاء إلى أن هذا العمل حرام لأنّه بمثابة اختلاس لأموال الدولة وتحايل على القانون.

17: فارس محمد عمران، مرجع سابق، هامش، ص 70-71.

18: فارس محمد عمران، مرجع نفسه، ص71.

19: فاطمة مصطفى، مرجع سابق، ص 30، 31، 32.

20: بدوي علي، مرجع سابق، ص 158، 159.

21: فارس محمد عمران، مرجع سابق، ص 73.

22: محمد كمنان،**الزواج (عقد الزواج)**، مجلة الفكر الإسلامي، ع10، السنة 08، 1399هـ/1979م، ص 104.

23: أمر رقم 66-154 المتضمن قانون الإجراءات المدنية المؤرخ في 1966/06/08 خلوفي رشيد،**قانون الإجراءات المدنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، ص 143.

24: المجلة القضائية، ع 03، 1990، ص 65.

25: مجموعة من المؤلفين، **الزواج العرفي**، إعداد شادية عبد الله، مجلة الشريعة، ع 385، كانون /1998/02، ص 11.

26: م 330 قانون العقوبات رقم 82 - 04 المؤرخ في 13 فبراير 1982 «يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 500 إلى5000 دينار

27: م 339 قانون العقوبات، رقم 82-04 المؤرخ في 13 فبراير 1982 «يقضي بالحبس من سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا. ويعاقب الزوج الذي يرتكب جريمة الزنا بالحبس من سنة إلى سنتين...»وزارة العدل مرجع سابق ص106

28: فارس محمد عمران، مرجع سابق، ص 30، رفيق علوي، الزواج العرفي وأثره على الأسرة»، بمجلة المجلس الإسلامي الأعلى، 2000، ص 389.

29: أخرجه النسائي (أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي)، في سننه، المطبعة المصرية، مصر، (دت)، (دط)، كتاب الأشربة باب الحث على ترك الشبهات، ج7، ص 328، وأخرجه الدارمي (محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام)، في سننه، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ، 2002، ط1، كتاب البيوع باب دع ما يريبك إلى مالا يريبك، رقم الحديث 2566، ص 358. أخرجه الحاكم (أبي عبد الله النيسابوري) في المستدرك على الصحيحين، دار الكتاب العربي، بيروتلبنان كتاب الأحكام باب الصدق طمأنينة والكذب ريبة ج4، ص 99، قال عنه الذهبي سنده قوي.

30: أخرج البخاري، كتاب الإيمان باب فضل من إستبرأ لدينه ج،1 ص 19، أخرجه مسلم، كتاب المساقات باب أخد الحلال وترك الشبهات رقم الحديث 1599، ص 862 .

31: فارس محمد عمران، مرجع نفسه، ص 30.

32: مجموعة من المؤلفين، **الزواج العرفي**، إعداد شاديه عبد الله، مرجع سابق، ص 11.